تطور ترتيب مصر على مؤشرات التقييم والتنافسية والمقارنات الدولية

إعداد: د. فاروق محمود الحمد

مجلة الاقتصادي الكويتي عدد 594 نوفمبر 2022

تقديـــم:

أطلقت مصر في فبراير 2016 استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، لتمثل الإطار العام المنظم لخطط وبرامج العمل المرحلية خلال السنوات المقبلة.

وفي هذا الإطار، جاء التنفيذ الناجح للمرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي اعتباراً من نوفمبر 2016، بهدف تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي والنمو الشامل والمستدام. وارتكز البرنامج على ضبط السياسة المالية والنقدية من خلال إعادة هيكلة بعض القطاعات وتحرير سعر الصرف، إضافة إلى تطبيق مجموعة من السياسات، مثل: تنويع الهيكل الاقتصادي، تحرير التجارة، التدريب المهني، تعزيز سوق رأس المال... وأخرى.

نجاح الاقتصاد المصري في تطبيق البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي؛ ساعده إلى حدٍ كبير في مواجهته لتداعيات جائحة كوفيد – 19، وتأثيرات الحرب الروسية الاوكرانية على الأسعار العالمية وسلاسل التوريد والامداد، التي تزامنت مع ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً بشكل متسارع. ودفع الحكومة المصرية لكي تخطط للتعامل الايجابي والمرن مع هذه التحديات الدولية وفقاً للسيناريو الأصعب الذي يفترض طول مدة الصراع. وتحرص الحكومة على اتخاذ كل الإجراءات والسياسات اللازمة لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، واستدامة قدرته على التعامل المرن مع التحديات العالمية غير المسبوقة، وتخفيف عبء هذه

الأزمة العالمية على المواطنين والقطاعات الأكثر تأثراً، من خلال الاعتماد على المنهجية الاستباقية بخطوات داعمة للنمو والصناعة والتصدير، بما يساعد على توفير المزيد من فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

ورغم التحديات وتعاقب الأزمات التي تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي؛ أسهمت المكتسبات الاقتصادية التي حققتها الدولة المصرية عبر حزمة متنوعة من الاصلاحات في دعم قدرة الاقتصاد المصري على التعامل الإيجابي والمرن مع الصدمات العالمية، وفي توفير بيئة مؤاتية ومحفزة للاستثمار والنمو وداعمة للنشاط الاقتصادي، لتمضي الدولة بخطوات ثابتة نحو تحقيق مستهدفات التنمية، ما انعكس إيجاباً على مؤشرات الأداء الاقتصادي، وحظي بإشادات من مختلف المؤسسات الدولية.

وفي طليعة المؤسسات الدولية، يبرز البنك الدولي، الذي واصل توقعاته المتفائلة لمسيرة الاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة [1]، حيث سيتجاوز معدل النمو للعام المالي 2022/2021 نحو (5.5%)، وهذا المعدل يتجاوز معدلات نمو الاقتصاد المصري في فترة الجائحة البالغة (3.6%) في العام المالي 2020/2019، ونحو (3.3%) في العام المالي 2021/2020.

وفي الاتجاه ذاته، أشاد صندوق النقد الدولي بالسياسات التي تبنتها مصر خلال الجائحة، والتي ساهمت في تماسك وصمود الاقتصاد المصري أمام الجائحة، وأدت إلى أن يرفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد المصري [2] من (2.8%) خلال العام المالي 2021/2020، إلى (5.2%) في العام المالي 2022/2021، وإلى (5.6%) في العام المالي 2023/2022.

---

(1) مجموعة البنك الدولي – الاقتصاد والتجارة والاستثمار؛ مرصد الاقتصاد المصري، ديسمبر 2021، الجدول رقم 1 – 3، ص 27.

(2) صندوق النقد الدولي؛ المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق "الاستعداد الائتماني" مع جمهورية مصر العربية، ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021، مصر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة.

مع الإشارة إلى أن مصر هي الدولة الوحيدة، بين الدول المستوردة للنفط، التي حققت نمواً إيجابياً بلغ (2.8%) في العام المالي 2021/2020، وهو العام الذي شهد ذروة تفشي جائحة كوفيد – 19.

وتراجع معدل البطالة إلى (7.2%) في يونيو 2022 بتوفير (826) ألف فرصة عمل، وانخفاض عجز الموازنة من (13%) في العام المالي 2013/2012، إلى (6.1%) في العام المالي 2022/2021 [3].

وإلى جانب توقعات المعدلات المرتفعة لنمو الاقتصاد المصري حسب تقارير المؤسسات الدولية المشار إليها آنفاً؛ شهد الاقتصاد المصري توسعاً في مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول الرقمي، وقطاع استخراج الغاز، وتنفيذ العديد من المشروعات القومية وعلى رأسها مشروع "حياة كريمة" الذي يشهد انفاقاً استثمارياً ضخماً من القطاعين العام والخاص، مما يعني تشغيل مصانع وشركات على نطاق واسع، وتعافي قطاع السياحة، وافتتاح وتشغيل عدد كبير من المجمعات الصناعية والتجمعات السكنية في مناطق عده بمصر، وإنشاء خمسة مطارات جديدة، طورت قطاع الطيران المدني، وربطت مصر بمختلف أنحاء العالم، وإنجاز (28) محطة طاقة كهربائية، رفعت قدرة الانتاج إلى أكثر من (25) ألف ميغاواط.

وحسب تقرير صادر عن "الايكونومست" [4] في يوليو 2022، وضعت الحكومة المصرية استراتيجية تهدف إلى تعميق مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث تم الاعلان في شهر مايو 2022 عن هدف مضاعفة حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار إلى نحو (65%) خلال ثلاث سنوات، وجذب ما يُقدر بنحو (40) مليار دولار من الاستثمارات على مدى الأربع سنوات القادمة.

(3) نشرة مركز المعلومات (نشرة يومية إخبارية وتحليلية لأبرز الأحداث والمؤشرات، تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري)، النشرة الصادرة بتاريخ 30 أغسطس 2022.

(4) انظر: نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 6 يوليو 2022.

تضمنت الخطة الاستراتيجية جدولاً زمنياً لتخارج الدولة من قطاعات اقتصادية محددة، وتحديد معايير بقاء الدولة في بعض الأنشطة الاقتصادية، وتضع الوثيقة نماذج مختلفة لمشاركة القطاع الخاص في المشروعات والقطاعات التي لا تزال تمتلكها الدولة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والامتيازات وعقود البناء والتشغيل.

ومنذ عام 2016، ومع تطبيق الحكومة المصرية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في إطار "رؤية مصر 2030"، أعلنت الحكومة عن إجراءات وتدابير موسعة لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار، من خلال ادخال إصلاحات تشريعية للقوانين. الرئيسية التي تؤثر في بيئة الأعمال، ومنها: قانون استثمار متقدم، وقانون عصري للشركات والافلاس، وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي أسهمت في تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

فعلى سبيل المثال، أدخلت الحكومة المصرية بعض التعديلات على قوانين الاستثمار من أجل طمأنة المستثمرين المصريين والأجانب على مشروعاتهم، وتشجيعهم على زيادتها، بالإضافة إلى جذب رؤوس أموال جديدة خلال الفترة المقبلة، وتضمنت التعديلات أيضاً: عدم نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة وبمقابل تعويض عادل. وأن تتمتع جميع الاستثمارات المقامة على أراضي جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمنصفة، وأن تكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني. وتسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المتصل بالاستثمار الأجنبي بحرية وبدون إبطاء إلى أراضيها وخارجها بعملة قابلة للتحويل الحر.

وإذا كان تطوير التشريعات وتحديثها أمراً لازماً بالتأكيد؛ فإن استقرار التشريع واحترام ما يؤسسه من حقوق وواجبات أمر واجب وبالتأكيد أيضاً. وكل تشريع جديد، يجب أن يكون باتجاه المزيد من تسهيل التحرير، وأن يحافظ على ما أسسه التشريع السابق من مراكز

قانونية. والمقياس الحقيقي والنهائي لكفاءة المناخ الاستثماري في أي دولة؛ يتمثل في ثقة مواطني تلك الدولة باقتصاد وطنهم، واقبالهم على الاستثمار في مشاريعه. ولا يمكن لأي مستثمر غير مواطن أن يثق بما توفره له التشريعات في بلد ما من حوافز وتسهيلات، ما لم توفر تلك التشريعات نفس الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المواطنين.

من هذا المنطلق وبالتكامل معه؛ على المستثمرين العرب في مصر أو غيرها من الدول العربية، ألاّ يعتقدوا – ولو لحظة واحدة – أن استثماراتهم بمثابة فضل يستحقون به استقبالاً على بساط أحمر، وعليهم ألاّ يطالبوا بحوافز واستثناءات تميزهم عن إخوانهم أبناء البلد المضيف لاستثماراتهم، بل عليهم أن ينظروا إلى هذه الاستثمارات باعتبارها شراكة عادلة في الجهد والمال والنتائج، وفي المسؤولية الاجتماعية أيضاً.

أخيراً، لا حاجة بنا للتأكيد على أن الاستثمار في مصر، إلى جانب كونه استثماراً مجدياً ومبشراً، هو في الوقت ذاته، استثمار في مستقبل العرب جميعاً.

تقرير "مصر في عيون العالم":

تصدر العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية عدة مؤشرات دورية تقيّم من خلالها أداء الدول، وتصنفها حسب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية. وتهدف هذه المؤسسات من خلال ذلك إلى تشخيص نقاط القوة والضعف، وتمكين كل دولة من التعرف على موقعها حسب كل مؤشر، وتصنيفها مع المعايير الاقليمية والعالمية، وبالتالي مساعدة واضعي الخطط وراسمي السياسات في اتخاذ الإصلاحات، وتحديد نوعية التدابير والاجراءات اللازمة.

تتميز هذه المؤشرات بعدة إيجابيات، تتمثل بصفة خاصة في وضع مفاهيم احصائية، ومعطيات متوافقة وحديثة، وأسلوب موحد لتقييم أداء الدول، وإجراء مقارنات إقليمية ودولية [5]. وفي المقابل، تتعرض هذه المؤشرات لانتقادات من قبل طيف من الخبراء والمختصين، وكذلك العديد من الدول بما فيها المتقدمة منها، خاصة على مستوى المنهجية والبيانات المستخدمة، وكذلك تصنيف الاقتصادات حسب هذه المؤشرات.

(5) د. محمد أمين لزعر؛ المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة "جسر التنمية"، العدد 150، 2020.

وفي ظل سعي جمهورية مصر العربية إلى تحسين وضعها الاقتصادي ومكانتها الثقافية، ودورها الريادي على مستوى العالم؛ فقد عملت الحكومة المصرية مع جميع المؤسسات المحلية والمجتمع المدني لتحسين جودة حياة المواطن المصري، مما انعكس على تطورات إيجابية، شهدها أداء مصر على مختلف الأصعدة.

وعادة ما تهتم جميع المؤسسات والهيئات التي تصبو لمستقبل أفضل بالمؤشرات الكمية والكيفية التي تصدرها الجهات المتخصصة في مختلف المجالات. وعليه يقوم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار[6] بمجلس الوزراء بإصدار تقرير "مصر في عيون العالم" منذ عام 2019، والذي يقوم بتتبع أهم التقارير والمؤشرات، وقوائم الأفضلية التي يتم إصدارها من قبل جهات وهيئات أجنبية موثوق في منهجيتها العلمية وسمعتها الجيدة، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في عمليات التقييم والمتابعة، وإبراز جوانب القوة ومواطن الضعف.

ويرصد تقرير "مصر في عيون العالم" تطور ترتيب مصر في المؤشرات والتقارير الدولية، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية خلال عام 2019، بالإضافة إلى أبرز التوقعات الإيجابية التي صدرت عن بعض المؤسسات العالمية المتخصصة، والتي تعكس تحسن أداء اقتصاد مصر. [7] ولغرض المقارنة مع تقرير "مصر في عيون العالم 2021" موضوع البحث، نشير فيما يلي بإيجاز إلى أهم المؤشرات الدولية الصادرة عام 2019، والمشار إليها بالتقرير:

(6) أحد مراكز الفكر الرائدة في مجال دعم متخذ القرار. تم إنشاؤه عام 1985، وشهد العديد من التحولات في طبيعة عمله، فلم يعد يقتصر دوره على توفير البيانات والمعلومات، والمشاركة في التطوير التكنولوجي لمؤسسات الدولة فقط، بل اتسع نطاق ومجالات عمله، ليصبح أكثر تخصصاً في مجال دعم متخذ القرار وخدمة المواطنين عبر العديد من الآليات والأدوار والمهام.

(7) مجلة الاقتصادي الكويتي؛ "تحسن ترتيب مصر في المؤشرات والتقارير الدولية 2019"، العدد 572 مارس (آذار) 2020.

حققت مصر تقدماً ملحوظاً في العديد من المؤشرات الدولية الصادرة عام 2019، حيث رصد التقرير تقدم مصر (11) مركزاً في مؤشر التجارة الاليكترونية، و(6) مراكز في مؤشر تيسير الأعمال الصادر عن البنك الدولي، لتحتل المرتبة (114) بعد أن كانت (120) في 2018، وحققت مصر قفزات كبيرة في مؤشرات الاستعداد للتغير والانفتاح الاقتصادي والتحول لاقتصاد مستدام، كذلك تحسن ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية العالمية، في حين قفزت (9) مراكز في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، لتحتل المركز (65) بعد أن كانت في المركز (74) عام 2017. كما تقدمت في مؤشرات الأمن الغذائي، وحقوق الملكية والابتكار والازدهار.

ومنذ عام 2019، تعتمد منهجية تقرير "مصر في عيون العالم" على اختيار المؤشرات والتقارير التي تبرز تطور الخطوات المصرية الناجحة تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر 2030، وخطط الحكومة السنوية ومتوسطة المدى.

وفي إبريل 2022، صدر تقرير "مصر في عيون العالم 2021" والذي يرصد من خلاله ما يقرب من (27) تقريراً، و(24) مؤشراً، و(12) تقريراً للتوقعات من أكثر من (80) مصدر، وذلك في شكل جديد، مستعرضاً تطور وضع مصر في المؤشرات العالمية في قطاعات تتنوع ما بين الاقتصاد، والنقل واللوجستيات، والسياحة والسفر، والمعرفة والتطور التكنولوجي، والأمن البيئي، والعدالة الاجتماعية.

ويعتمد تقرير (2021) على تقسيم جديد مستوحى من أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الحكومة المصرية، ويتكون من خمسة أقسام رئيسية على النحو التالي:

1- **اقتصاد تنافسي ومتنوع:** يحتوي على أهم ما تناولته التقارير والمؤشرات الدولية عن تعافي الاقتصاد، وبيئة الأعمال، والتنمية الصناعية، والسياحة والسفر.

2- **المعرفة والتطور التكنولوجي:** يتناول تطور أداء مصر في مؤشرات الإبداع والابتكار، والشمول الرقمي، والتكنولوجيا المالية.

3- **الأمن البيئي.**

4- **العدالة الاجتماعية:** يتطرق لجودة الحياة، وتمكين المرأة والطفل.

5- **الريادة المصرية:** يتطرق للريادة المصرية في مجموعة من المؤشرات المتنوعة، والتي تهتم بعودة مصر كدولة رائدة على المستوى العالمي، وتأثيرها ثقافياً على العالم.

أولاً- اقتصاد تنافسي ومتنوع:

1- تعافي الاقتصاد:

اعتبر صندوق النقد الدولي أن برنامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي الجاري تنفيذه في مصر منذ عام 2016، بهدف تحقيق نمو شامل ومستدام يقوده القطاع الخاص؛ ساهم في صمود الاقتصاد المصري أمام تداعيات جائحة كوفيد – 19، وفي تحقيق معدل نمو إيجابي لهذا الاقتصاد بلغ (2.8%) في العام المالي 2021/2020 (عام الجائحة)، وهو من أعلى معدلات النمو المحققة في بلدان الاقليم في العام المذكور.

وبعد أن تلاشت تداعيات الجائحة، وعادت قطاعات الاقتصاد للعمل بكل طاقاتها، رفع الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد المصري في يوليو 2022 إلى (5.9%) في عام 2022، وعاد مرة ثانية ورفع توقعاته في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مطلع أكتوبر 2022، إلى 6.6% معدل النمو المتوقع لعام 2022.

وفي الاتجاه ذاته، تطابقت توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعدل النمو المتوقع للاقتصاد المصرفي في العام المالي 2023/2022 عند (4.8%). وهذه التوقعات تعكس تحسن توقعات أهم المؤشرات الاقتصادية التالية:

- **المالية العامة:**

تمضي مصر قُدماً في ضبط أوضاع المالية [8]. ومع ذلك، ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ومتطلبات المالية العامة الإضافية. وانخفضت نسبة عجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي من (7.9%) في

السنة المالية 2020/2019، إلى (7.4%) في السنة المالية 2021/2020، بفضل احتواء النفقات نسبياً، والتحسن في الإيرادات الحكومية.

---

(8) البنك الدولي، مرصد الاقتصاد المصري، ص 8.

وعلى الرغم من الاجراءات التي يجري تطبيقها لضبط أوضاع المالية العامة والفائض الأولي المستدام؛ ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي من (87%) في نهاية يونيو 2020، إلى ما يقدر بنحو (91.6%) في نهاية يونيو 2021.

- **الانفاق الاستهلاكي:**

ومصر دولة استثنائية إقليمياً وعالمياً في حجم الانفاق الحقيقي للأسر، نتيجة لنمو قطاعي الاستهلاك وتجارة التجزئة رغم تداعيات جائحة كوفيد – 19. وبلغت نسبة النمو المتوقعة للانفاق الحقيقي للأسر المصرية في عام 2021 نحو (7.2%)، وبلغ إجمالي الانفاق المتوقع في 2021 نحو (765) مليار جنيه، بزيادة بلغت نسبتها (15.2%) عما كان عليه إنفاق الأسر عام 2019.

والاستهلاك الخاص هو الداعم الرئيسي للاقتصاد المصري، بفضل تدفق تحويلات العاملين بالخارج، والتحكم النسبي في التضخم، والسياسة النقدية التوسعية بما يدعم القوة الشرائية للأسر.

- **تحويلات المصريين العاملين بالخارج:**

ارتفعت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج [9] من (30) مليار دولار أمريكي عام 2020، إلى (33) مليار عام 2021.

- **معدل البطالة:**

انخفض معدل البطالة، وإن كان ذلك يعكس جزئياً انسحاب الإناث من سوق العمل، فتراجع معدل البطالة إلى (7.5%) بحلول الربع الأول من 2022/2021، مقابل (9.6%) خلال ذروة الجائحة في الربع الأخير من 2020/2019.

- **معدل التضخم:**

ارتفع معدل التضخم في السنوات القليلة الماضية نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، ورفع أسعار منتجات الطاقة. وأخذ معدل التضخم الكلي في المناطق الحضرية منحنى نزولياً بشكل عام [10]. إذ تراجع من تضخم ثنائي الرقم (19.6% في المتوسط خلال السنوات المالية 2017/2016 – 2019)، إلى (5.7%) في 2020/2019، ثم إلى (4.5%) في 2021/2020.

(9) المنظمة الدولية للهجرة – البنك الدولي، نوفبر 2021.

(10) مرصد الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 14.

– الاحتياطيات الدولية (النقد الأجنبي):

توقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى صافي الاحتياطيات الدولية بعد تلاشي تداعيات وآثار الجائحة، التي أثرت سلباً على مصادر النقد الأجنبي. وبعد الذروة التي حققتها الاحتياطيات قبل تفشي الجائحة عام 2020، وبلغت (45.5) مليار دولار، أدى اتساع العجز في الحساب الجاري إلى زيادة احتياجات التمويل الخارجي، وإلى تراجع حجم الاحتياطيات إلى (40.8) مليار دولار نهاية أكتوبر 2021 (تغطي سبعة أشهر من واردات السلع)، وإلى (33) مليار في يوليو 2022، وهو أدنى مستوى للاحتياطيات منذ عام 2017، وتُعزى أسباب هذا الانخفاض إلى التأثير المستمر للجائحة على الأنشطة الرئيسية المدرة للدخل الأجنبي.

(2) توقعات بتعافي الاقتصاد المصري على مدار 4 سنوات قادمة [11].

- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة من (8.6) مليار دولار في 2022/2021، إلى (16.5) مليار في 2025/2024.
- ارتفاع إجمالي الإيرادات المتوقعة لقناة السويس من (6.6) مليار دولار في 2022/2021، إلى (7.6) مليار في 2025/2024.
- ارتفاع الإيرادات المتوقعة للسياحة من (8) مليارات دولار في 2022/2021، إلى (25) مليار دولار في 2025/2024.
- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي من (369) مليار دولار عام 2020، إلى (590) في 2025، وإلى (943) مليار دولار في 2030.

- ارتفاع حجم احتياطيات مصر من العملات الأجنبية من (36) مليار دولار في مايو 2020، إلى (40.6) مليار في يونيو 2021، ويتوقع أن يرتفع حجم الاحتياطيات الأجنبية (باستثناء الذهب) إلى (41.6) في 2025، وإلى (45.9) مليار دولار عام 2030.

---

(11) تقرير مصر في عيون العالم 2021، ص21، وص24.

3- بيئة الأعمال:

أ- توقعات متفائلة للمستثمرين في مصر 2021:

- فرص جاذبة للاستثمارات في مصر في قطاعات: الصحة، الطاقة، التكنولوجيا المالية، والقطاعات الاستهلاكية.

- الزراعة والسياحة والصناعة والبناء والغاز الطبيعي والاتصالات؛ هي القطاعات المتوقع أن تلعب دوراً كبيراً في دفع حركة الاقتصاد المصري بدءاً من عام 2021.

- مصر ستصبح أكبر سوق للتشييد والبناء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2029، مع توقع متوسط معدل نمو سنوي يصل إلى (9.6%) حتى عام 2024.

- (25 – 30%) نسبة النمو المتوقعة في أرباح الشركات المصرية بعد عودة الأوضاع لما كانت عليه قبل جائحة كوفيد – 19.

ب- توقعات إيجابية لقطاع التأمين في مصر حتى عام 2025:

- يتوقع ارتفاع قيمة أقساط التأمين على الحياة من (11.8) مليار جنيه عام 2020، إلى (15.5) مليار جنيه مصري عام 2025.

- يتوقع ارتفاع أقساط التأمين على غير الحياة من (20.6) مليار جنيه عام 2020، إلى (31.7) مليار جنيه عام 2025.

- يتوقع ارتفاع معدل نمو التأمين على غير الحياة من (4.2%) عام 2020، إلى (9%) خلال الفترة 2021 – 2025.

- (11.2%) معدل النمو المتوقع للتأمين الصحي في الفترة 2021 – 2025.

حـ- مؤشر جاذبية الدول لرأس المال المغامر ورأس المال الخاص في 2021:

- قفزت مصر (12) مركزاً من المركز (53) عام 2018، إلى المركز (65) عام 2021، من بين (125) دولة.

- مصر الثانية أفريقياً بعد جنوب أفريقيا، والثالثة عربياً بعد الإمارات والسعودية.

- منهجية المؤشر: يقدم المؤشر مقياساً مركباً لتقييم مدى جاذبية وجودة بيئة الاستثمار، ومدى سهولة أداء المعاملات، وفق (6) معايير رئيسية، هي: النشاط الاقتصادي، عمق أسواق رأس المال، حماية المستثمرين، حوكمة الشركات، البيئة البشرية والاجتماعية، وثقافة ريادة الأعمال وفرص الصفقات.

د- مؤشر مواقع الخدمات العالمية 2021:

يقصد بمواقع الخدمات العالمية "التعهيد" قيام طرف باللجوء إلى طرف آخر من أجل تقديم الخدمات بدلاً منه مقابل مبلغ مالي يتم الاتفاق عليه.

ويقيّم المؤشر قدرة الدول على توفير أو تقديم الخدمات من خلال التعهيد لمواقع خارجية كشركات ناشئة، وفق 4 معايير، وهي: الجاذبية المالية للدول، الكوادر البشرية المؤهلة، بيئة الأعمال والبنية التحتية، والصدى والسمعة الرقمية.

- المرتبة (15) ترتيب مصر على مؤشر مواقع الخدمات العالمية ضمن (60) دولة في 2021، مقارنة بالمركز (14) ضمن (50) دولة في 2019.

- ترتيب دول الشرق الأوسط في المؤشر:

الأولى: مصر، الثانية: الامارات، الثالثة: المغرب.

هـ- أكبر الشركات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2021:

- هيئة قناة السويس تحتل المرتبة الثانية ضمن (10) من أكبر الشركات اللوجستية في المنطقة ضمتهم القائمة.

- (12%) حجم التجارة العالمية المارة من قناة السويس سنوياً.

- ميناء بورسعيد يحصد المركز (58) عالمياً في الترتيب الاحصائي، والمركز (70) في الترتيب الإداري في مؤشر أداء موانئ الحاويات 2020.

4- التنمية الصناعية:

أ- الصناعات الغذائية:

- توقعات بنمو قطاع الصناعات الغذائية في 2021، واستمرار النمو حتى 2025 مدفوعاً بزيادة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

- استمرار نمو انتاج مصر من السكر مع زيادة المساحة المزروعة ببنجر السكر، الأمر الذي سيحد من الاستيراد، وبلغ متوسط نمو انتاج السكر نحو (1.2%) خلال الفترة 2021/2020 – 2025/2024.

- مصر الأعلى تصديراً للألبان في أفريقيا بحجم انتاج (472) ألف طن في 2021.

ب- نهضة الغاز الطبيعي في مصر:

- (12.4%) معدل النمو السنوي لانتاج الغاز الطبيعي المصري.

- (7.2) مليار قدم مكعب من الغاز ينتج يومياً.
- (74.4) مليار متر مكعب إجمالي الانتاج السنوي للغاز الطبيعي.
- (5.8) مليارات قدم مكعب/ اليوم معدل الاستهلاك المحلي.
- (59.9) مليار متر مكعب إجمالي الاستهلاك المحلي.

- تسعى مصر للتحول إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز في المتوسط، من خلال الاستفادة بمحطات الإسالة التي تمتلكها، والتي يمكن من خلالها استيراد الغاز المكتشف في

دول شرق المتوسط، من أجل تسييله وإعادة تصديره، خصوصاً لأوروبا، وستصبح مصر من بين أكبر (10) دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال حول العالم.

- تستهدف مصر توطين استعمال الغاز كمصدر نظيف للطاقة، وخلال الفترة (يونيو 2019 – يونيو 2020) تم تحويل (42.3) ألف مركبة تم تحويلها للعمل بالغاز الطبيعي، و(1.3) مليون مركبة عدد المركبات المستهدف تحويلها للعمل بالغاز الطبيعي.

- (5.2) مليار دولار، إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المنفذة بقطاع البترول، والتي تشمل استثمارات البحث والاستكشاف، التنمية، التشغيل للشركات الأجنبية والمشتركة (بين الشريك الأجنبي وشركات البترول المحلية).

- في ظل سعي مصر إلى التحول لمركز إقليمي للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، وتعظيم القيمة المضافة للغاز الطبيعي. وقد شهدت صادرات الغاز الطبيعي المسال المصري نمواً بلغ معدله (385%) خلال عام 2021، ليصبح النمو الأعلى على مستوى العالم [12].

حـ- مصر أكبر منتج للنفط أفريقياً خارج منظمة الأوبك:

- (24%) مساهمة الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

- (27%) نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي في 2019/2018، بما يعادل (1.4) تيريليون جنيه مصري.

- (800) ألف برميل يومياً طاقة التكرير في مصر، وهي الأكبر أفريقيا على مدار (10) سنوات.

- (17) ألف برميل فائض في الميزان التجاري الخارجي لمصر من المنتجات المكررة لأول مرة في 2020.

- مصر في المرتبة الرابعة بعد السعودية والعراق وإيران في قيمة مشروعات الطاقة على مستوى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2022 – 2026)

وبلغت قيمة إجمالي مشروعات الطاقة في مصر، سواء المخطط لها، أو المشروعات قيد التنفيذ نحو (100) مليار دولار [13].

---

(12) انظر: نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 13 يناير 2022، والعدد الصادر بتاريخ 16 فبراير 2022.

(13) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 27 يوليو 2022.

5- السياحة والسفر:

أ- أفضل الدول عام 2021:

في مؤشر أفضل الدول؛ يقوم التصنيف على تحديد مدى أفضلية (78) دولة حول العالم بناء على عدد من الخصائص ذات القدرة على دفع التجارة والسفر والاستثمار، والتأثير بشكل مباشر على الاقتصادات الوطنية، بالاعتماد على (10) تصنيفات فرعية، لكل منها وزن نسبي.

- تقدمت مصر ثلاثة مراكز في المؤشر من المركز (36) عام 2020، إلى المركز (33) عام 2021،
- في المؤشرات الفرعية: تقدمت في مؤشر المغامرة (12) مركزاً (من 39 إلى 27)، والتراث (5) مراكز (من 13 إلى 8)، وفي المحركات مركز واحد (من 4 إلى 3)، وفي ريادة الأعمال ستة مراكز (من 52 إلى 46)، وحافظت على المركز (32) في التأثير الثقافي، وعام 2021 حصدت المركز (54) في المسؤولية الاجتماعية، والمركز (46) في المرونة.

ب- أفضل المدن لممارسة الأعمال في أفريقيا:

وفقاً لأحدث بيانات الشركة الألمانية Statista جاءت القاهرة كأفضل المدن لممارسة الأعمال في أفريقيا عام 2022، تلتها الجزائر العاصمة، ثم جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا).

اعتمد التصنيف على مجموعة بيانات وثيقة الصلة اقتصادياً بالمعايير التي تضعها الشركات في حساباتها لاختيار مقارها على مستوى العالم. ويعتمد المؤشر على عدد من

المؤشرات الفرعية: من بينها "البعد الاقتصادي"، وهو مؤشر للقوى الاقتصادية ومستوى التطور في المدينة المعنية، كما يركز مكون "بيئة الأعمال" على البيئة التحتية والخدمات اللوجستية، إضافة إلى عدد السكان، التعليم مستوى المعيشة، السياحة، الثقافة، والبيئة [14].

(14) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 24 مارس 2022.

حـ- توقعات بانتعاش قطاع السياحة:

- ارتفع عدد السائحين المتوقع وصولهم إلى مصر من (5.2) ملايين سائح عام 2021، إلى (14) مليون سائح عام 2025.
- ارتفعت قيمة عوائد السياحة المتوقعة من (5.4) مليارات دولار عام 2021، إلى (13.3) مليار دولار في 2025.
- عوامل نمو قطاع السياحة خلال الفترة (2021 – 2025):

- الانخفاض النسبي في سعر صرف الجنيه المصري، وتنوع مجالات السياحة.
- تكلفة العطلات في مصر مناسبة لشرائح كبيرة من السائحين حول العالم مقارنة بالمنافسين الإقليميين.

- تقدمت مصر (14) مركزاً في مؤشر تنمية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في 2021، حيث حصلت على المركز (51) من بين (117) دولة، مقابل المركز (65) من بين (140) دولة في 2019، كما حصلت على المركز الرابع عربياً.
- يعد مؤشر تنمية السياحة والسفر تطوراً مباشراً لمؤشر تنافسية السفر والسياحة. ويهدف إلى قياس مجموعة العوامل والسياسات التي تتيح التنمية المستدامة والمرنة لقطاع السفر والسياحة، والذي يساهم بدوره في تنمية أي بلد بالاعتماد على خمسة مؤشرات

أساسية، هي: حفظ البيئة، سياسة السفر والسياحة وشروط التمكين، بنية تحتية، محركات الطلب على السفر والسياحة، واستدامة السفر والسياحة.

سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداءً أقل من متوسط المستوى العالمي في 2021، وكانت الإمارات في صدارة المؤشر، تلتها السعودية، ثم مصر التي احتلت المركز الأول أفريقياً.

- نجحت القاهرة في الدخول في قائمة أهم (10) وجهات سياحية لمحبي المدن خلال 2022.
- نشر موقع "Travel Awaits" المتخصص في شؤون السياحة والسفر تقريراً، يبين أن مصر حصلت على المركز التاسع ضمن القائمة التي أعدها، والتي تضم أكثر من (17) مقصداً سياحياً شهرة وإقبالاً من المسافرين حول العالم للسفر إليه خلال 2023، وفقاً لحجوزات السفر لدى منظمي الرحلات الدولية [15].

ثانياً – المعرفة والتطور التكنولوجي:

المعرفة والابتكار والتطور التكنولوجي؛ أصبحت أسلحة أساسية لأي دولة في نهضتها وبناء حضارتها الحديثة المعاصرة، وعلى هذا الأساس اتجهت الدولة المصرية مؤخراً نحو بناء الكوادر والقدرات في مختلف مجالات المعرفة والتكنولوجيا، عن طريق تبني مبادرات وتوفير العديد من الفرص.

وعلى الجانب الآخر، اهتمت أيضاً بتطوير وإحلال البنى التحتية؛ مما أسفر عن تطور ترتيب مصر في مختلف المؤشرات، والإشادة بجهودها في التقارير والتوقعات الدولية المختلفة الصادرة عن المؤسسات ذات الثقة، التي تعتمد على بيانات رسمية ودراسات وتحليلات لآراء النخبة والمواطنين حول العالم، وقد آلت التقارير والمؤشرات باختلاف منهجيتها وتوجهاتها نحو وجود طفرة تكنولوجية ومعرفية بحق في مصر خلال السنوات الأخيرة.

1- إبـــداع وابتـــكار:

أ- مهارات الأعمال:

مصر من أفضل (10) دول تنافسية في مجال مهارات الأعمال بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2021، فقد حازت على المرتبة (53) في تقرير المهارات العالمي لعام 2021 من بين (108) دول حول العالم.

وترتيب مصر في مجال مهارات الأعمال الرئيسية كالتالي:

- **الأعمـــال:** (47) ضمن فئة الدول التنافسية بمجموع نقاط (58%).
- **التكنولوجيا:** (61) ضمن فئة الدول الناشئة بمجموع نقاط (44%).

---

(15) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 24 يوليو 2022.

- **علوم البيانات:** (49) ضمن فئة الدول التنافسية بمجموع نقاط (54%).

يعتمد تقرير المهارات العالمي الصادر عن مؤسسة "كورسيرا" على تصنيف كفاءة المهارات ذات الأثر المستقبلي في (108) دول حول العالم، تتوزع إلى أربع فئات: فئة الدول المتطورة، فئة الدول التنافسية، فئة الدول الناشئة، وفئة الدول المتأخرة.

ب- النشر العلمي والتطبيقات العلمية:

- مصر من أكثر الدول نشاطاً في النشر العلمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 2012 – 2019.
- مصر من الدول التي وضعت معايير الاستدامة في المدن الجديدة، ومنها توفير أكثر من:

(70%) من أسطح المنازل ستُغطى بألواح شمسية.

(40%) من الطرق ستخصص للمارة والدراجات الهوائية.

- مصر والجزائر وتونس، من الدول التي تخطط لتبني استراتيجيات قومية لتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي.

- مصر والجزائر والكويت من الدول العربية التي شهدت تحسناً كبيراً في المساواة بين الجنسين في مجال البحث العلمي.
- أنشأت مصر (17) منطقة صناعية في (15) محافظة بتكلفة (10) مليارات جنيه بين 2015 – 2020.
- (46%) نسبة الإناث من إجمالي عدد الباحثين في مصر في 2018 مقارنة بـ (36%) في 2007.
- مصر من الدول الأكثر نشاطاً في البحث العلمي في مجال الطاقة في 2019.
- (21%) نسبة الزيادة في معدل النشر العلمي بين عامي 2015 و2019.
- (219) مركزاً بحثياً تمتلكها مصر، وهو العدد الأكبر في المنطقة.
- مصر تحتل المركز الـ (30) عالمياً في النشر العلمي لعام 2020.

حـ- مؤشر مدن الإبداع:

يقيس المؤشر المناخ الابداعي من حيث الابتكار بمختلف المجالات في (500) مدينة حول العالم معتمداً على (162) مؤشراً فرعياً، منها: التحول الرقمي، التطبيقات التكنولوجية، الشركات الناشئة، التنمية الاقتصادية، والاستدامة.. وغيرها.

- تقدمت القاهرة (96) مركزاً بين عامي 2019 و2021 (من 304 إلى 208). بينما تقدمت الاسكندرية (126) مركزاً (من 398 إلى 272) خلال العامين المذكورين.
- جاءت القاهرة الأولى في أفريقيا، والاسكندرية الثانية، وتليهما في المركز الثالث مدينة كيب تاون عاصمة جنوب أفريقيا.

د- مؤشر الابتكار العالمي 2021:

على الرغم من أهمية الابتكار في المجتمع؛ من المهم النظر إلى مستوى الأداء فيما يتعلق بمؤشر الابتكار، الذي صممته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

يعكس مؤشر الابتكار العالمي أداء نظام الابتكار الايكولوجي لـ (132) اقتصاداً، ويتتبع أكثر اتجاهات الابتكار العالمي حداثة.

تقدمت مصر من المركز (96) عام 2020 إلى المركز (94) في المؤشر العام للابتكار عام 2021، وواصلت تقدمها عام 2022، وتقدمت خمسة مراكز، حيث حصلت على المركز (89) من بين (132) دولة [16].

(16) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 2022.

هذا، ويقيس المؤشر مستوى الابتكار في عدد من الدول على مستوى العالم، بالاعتماد على مؤشرين رئيسيين؛ هما: مدخلات الابتكار ومخرجات الابتكار، ويتم من خلالهما تقييم الابتكار طبقاً لسبعة محاور رئيسية؛ هي: (رأس المال البشري، تطور الأعمال، تطور الأسواق، البنية التحتية، المخرجات الإبداعية، والمخرجات المعرفية والتكنولوجية)، ويندرج تحت تلك المحاور (80) مؤشراً فرعياً.

ويظهر المؤشر تقدم مصر في العديد من المؤشرات الفرعية المرتبطة بالبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تقدم ترتيب مصر في مدخلات ومخرجات الابتكار، حيث حصلت مصر على المرتبة (97) في مدخلات الابتكار مقارنة بالمركز (102) في 2021، أما بالنسبة لمخرجات الابتكار، فقد احتلت مصر المرتبة (83) مقارنة بالمركز (86) في 2021، مع الإشارة إلى ارتفاع ترتيب مصر في مؤشرات ركائز المؤسسات (المركز 111)، وتطور السوق (المركز 86)، و المخرجات الابداعية (المركز 84) في عام 2022، وجاءت مصر في المرتبة (54) عالمياً في مؤشر البحوث والتطوير مقارنة بالمرتبة (55) في 2021، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر الانفاق على البحث والتطوير سبعة مراكز (من 49 إلى 42) [17].

هـ- المؤشر العالمي لتنافسية المواهب 2021:

تعتمد تنافسية المواهب على التطبيقات والسياسات التي تلجأ لها الدول، لتتمكن من تحقيق نمو وجذب لرأس المال البشري وتطوير إمكاناته، ومن ثم تحقيق معدلات أعلى من الانتاجية والرخاء.

ويقيّم المؤشر تنافسية المواهب في (134) دولة بناءَ على (68) متغيراً منقسمين على ستة محاور و(14) مؤشراً.

- تقدمت مصر (13) مركزاً في المؤشر العالمي لتنافسية المواهب، لتصبح في المركز (84) في 2021، مقارنة بالمركز (97) في 2020.

---

(17) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 2022.

- في محور تمكين المواهب؛ تقدمت مصر (10) مراكز (من 105 إلى 95). ويشمل هذا المحور الانفاق على البحث والتطوير كمؤشر فرعي، تقدمت مصر أربعة مراكز (من 52 إلى 48).

- في محور تنمية المواهب؛ تقدمت مصر (14) مركزاً (من 104 إلى 90). ويشمل المحور ترتيب الجامعات كمؤشر فرعي، تقدمت مصر (17) مركزاً (من 55 إلى 38).

2- الشمول الرقمي:

أ- مركز مصر في مؤشر الشمول الرقمي:

يقيس المؤشر مدى تحقيق الشمول المالي في (82) دولة حول العالم من خلال تمكين الأفراد من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساهمة في الاقتصاد الرقمي.

ويتم حساب المؤشر بناء على مجموع النقاط في أربعة أبعاد رئيسية للشمول الرقمي، وتتراوح قيم المؤشر من صفر إلى 100، وكلما اقتربت القيمة من 100؛ دل ذلك على مستوى شمول أفضل.

- ارتفع مركز مصر في الشمول الرقمي من (52) نقطة عام 2017، إلى (60) نقطة عام 2020.
- مصر الثالثة عالمياً في معدل تحسين الأداء في مجال الشمول الرقمي 2020، بعد ميانمار وفيتنام.
- مجموع نقاط مصر في الأبعاد الرئيسية للشمول الرقمي خلال الفترة (2017 – 2020):

الاتاحة الرقمية: مدى وصول الأفراد إلى الانترنت وكفاءته؛ ارتفعت من (37) إلى (50) نقطة.

الاستعداد الرقمي: مستويات التعليم الرقمي والقدرة على تطبيقها؛ حافظت على مستواها عند مستوى (56) نقطة.

القدرة المالية الرقمية: أسعار الوسائل الرقمية؛ ارتفعت من (64) إلى (69) نقطة.

السياسات الرقمية: إجراءات الثقة والأمان وسياسات الاستخدام والخصوصية؛ ارتفعت من (65) إلى (76) نقطة.

ب- مؤشر الانترنت الشامل 2021:

يهدف إلى قياس مدى إمكانية الوصول إلى الانترنت وبأسعار معقولة، ويكون مناسباً أيضاً للجميع من خلال قياس التصورات حول كيفية تأثير استخدام الانترنت على حياة الناس وسبل معيشتهم في (120) دولة حول العالم، عبر أربع فئات رئيسية، يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية.

- تقدمت مصر خمسة مراكز في مؤشر الأنترنت الشامل 2021، بانتقالها من المرتبة (78) عام 2020، إلى المرتبة (73) في 2021.
- الفئات الرئيسية التي تقدمت بها مصر:

قدرة الدولة على تحمل التكاليف من (82) إلى (73)، جودة المنتج المحلي من (88) إلى (76).

حـ- مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2020:

مؤشر مُركب يرصد – من خلال استطلاع رأي عبر الانترنت – مدى الالتزام بالأمن السيبراني داخل كل دولة.

- ركائز المؤشر: التدابير القانونية (للتعامل مع الأمن السيبراني والجرائم الالكترونية)، تدابير تنمية وبناء القدرات (تطوير وتعليم وتدريب المهنيين)، التدابير التعاونية (وجود أطر تعاونية وشبكات لتبادل المعلومات)، التدابير التنظيمية (وضع وتنسيق استراتيجيات تطوير الأمن السيبراني)، والتدابير الفنية (مؤسسات فنية وأطر عمل تتعامل مع ملفات الأمن السيبراني).

- احتلت مصر المرتبة (23) عالمياً عام 2020 من بين (182) دولة، وجمعت (95.5) نقطة، مقابل (84.2) نقطة عام 2018 من بين (175) دولة.
- مصر الرابعة عربياً، بعد السعودية الأولى، والامارات الثانية، وعمان الثالثة.

د- مؤشر سرعة الانترنت العالمي:

يقيس مؤشر سرعة الانترنت العالمي الصادر عن شركة "أوكلا OOKLA" بيانات سرعة الانترنت من جميع أنحاء العالم على أساس شهري، عن طريق مئات الملايين من الاختبارات التي أجراها أشخاص يستخدمون Speed test شهرياً.

- تقدمت مصر ثمانية مراكز في مؤشر سرعة الانترنت للهاتف المحمول في يناير 2022، حيث حصلت على المركز (88) من بين (140) دولة مقارنة بالمركز (96) من بين (138) دولة في شهر ديسمبر 2021، كما حصلت على المركز (86) من بين (179) دولة في مؤشر سرعة الانترنت الثابت خلال شهر يناير 2022. وتعد مصر الأولى أفريقياً في مؤشر سرعة الانترنت الثابت خلال شهر يناير 2022 [18].

- وفي تصنيف عام 2022، استقر ترتيب مصر في مؤشر الانترنت الثابت الصادر عن شركة "أوكلا" في يونيو 2022، حيث حصلت على المركز (83) من بين (181) دولة، مقابل المركز (83) من بين (182) دولة خلال مايو 2022، مسجلة سرعة تحميل (66.25) ميغابايت خلال يونيو 2022.
- تقدم ترتيب مصر مركزاً في مؤشر سرعة الانترنت للهاتف المحمول، فاحتلت المركز (86) من بين (139) دولة خلال يونيو 2022، مقابل المركز (87) من بين (141) دولة خلال مايو 2022، بمتوسط سرعة تحميل الانترنت للهاتف المحمول (31.01) ميغابايت بنهاية يونيو 2022 [19].

(18) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 17 فبراير 2022.
(19) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 21 يوليو 2022.

هـ- مؤشر إتاحة الانترنت 2022:

يقيس المؤشر جودة وتوافر وتكلفة الوصول إلى الانترنت في (164) دولة على مستوى العالم، للتعرف على الدول الأكثر اتصالاً، والدول التي تواجه معوقات تتعلق بالاتصال بالانترنت.

- استقر ترتيب مصر في مؤشر إتاحة الانترنت الصادر عن شركة " Broad - band choices" عام 2022، حيث حصلت على المركز (41) من بين (164) دولة مسجلة (84.8) نقطة، مقابل المركز (41) من بين (169) دولة عام 2021، بنحو (82.6) نقطة، كما حصلت على المركز الأول عربياً [20].

و- مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية خلال عام 2022:

يعتمد مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية على مسح لمشهد الحكومة الرقمية عبر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها (193) دولة، مع تصنيف الدول وتحليل البيانات في السياقات العالمية والإقليمية، ودراسة لتطوير الحكومة الالكترونية المحلية بناء على مؤشر الخدمات المحلية عبر الانترنت للأمم المتحدة، والنظر في التضمين في المجتمع الرقمي، والتطورات المتعلقة بمستقبل الحكومة الرقمية.

تقدم ترتيب مصر ثمانية مراكز في مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2022، حيث حصلت على المركز (103) من بين (193) دولة، مسجلة (0.59) نقطة، مقارنة بالمركز (111) من بين (193) دولة عام 2020 [21].

3- تكنولوجيا مالية:

أ- تحول اقتصاد مصر إلى اقتصاد غير نقدي:

- مصر ملتزمة في رؤية مصر 2030 بالتحول إلى اقتصاد رقمي تنافسي ومتنوع ومتوازن.

---

(20) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 20 مارس 2022.

(21) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 10 مارس 2022.

- اختيرت مصر ضمن الدول النموذج في المبادرة العالمية للشمول المالي، التي أطلقها البنك الدولي في يوليو 2017.

- ينجح البنك المركزي المصري في عملية الانتقال إلى اقتصاد غير نقدي، وذلك من خلال: إصدار قوانين الدفع عبر الهاتف المحمول، مشروع قانون التجارة الالكترونية، إنشاء وحدة الشمول المالي، إنشاء المجلس القومي للمدفوعات، وزيادة الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- قطاع التحصيل والدفع الالكتروني المصري يتكون من:

- (900) شركة مالية متناهية الصغر ومنظمة مجتمع مدني.
- (50) شركة تحصيل ودفع الكتروني.
- (39) مصرفاً.
- (4) شركات لتشغيل شبكات الهواتف المحمولة.
- (39) شركة تأمين.

ب- مؤشر تطور التجزئة العالمي 2021:

- تقدمت مصر (19) مركزاً في مؤشر تجارة التجزئة، بانتقال ترتيبها من المرتبة (26) في 2019، إلى المرتبة السابعة في 2021، كما هو متوقع.
- (5%) متوسط معدل النمو لقطاع تجارة التجزئة في مصر خلال الفترة (2020 حتى 2025)، إذ ارتفع حجم عمليات تجارة التجزئة من (200) مليار دولار في 2020، إلى (254) مليار دولار في 2025.
- (690%) زيادة في معاملات التجارة الالكترونية في مصر.
- (90%) من المستهلكين في مصر، يثقون بعمليات الدفع الرقمية.

ثالثاً- الأمن البيئي:

يُعد البعد البيئي أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة؛ حيث يتطلب تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة تحسين حياة الأفراد، دون الضغط على الموارد الطبيعية، منعاً للإضرار بها أو الانتقاص من حقوق الأجيال القادمة فيها.

وفي إطار سعي الحكومة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، نجحت مصر في أن تكون ضمن أهم الدول في مرحلة النمو بين الاقتصادات الدائرية؛ وهي اقتصادات تدعم عمليات إعادة التدوير للاستفادة من الموارد وتقليل الهدر.

ونتيجة للجهود المصرية لاعتماد مصادر طاقة متجددة، وتطوير نظام بيئي متكامل في البلاد؛ جاءت مصر ضمن أعلى (20) دولة في مؤشر جاذبية الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة، ونعرض فيما يلي جهود الدولة في سبيل تحقيق الأمن البيئي ومجابهة التهديدات البيئية، ونجاحها في النهوض بقطاع الطاقة النظيفة المتجددة.

أ- تحول اقتصاد مصر إلى الاقتصاد الدائري:

يُعرف الاقتصاد الدائري بالاقتصاد الذي يدعم عمليات إعادة التدوير، والاستخدام بهدف الاستفادة القصوى من جميع الموارد الطبيعية، لتقليل الهدر والنفايات بطيئة التحليل، فضلاً عن زيادة حجم الموارد المُعاد تدويرها المدُخلة في عجلة الانتاج مرة أخرى.

وجاء في تقرير الاقتصاد الدائري 2022. تعتبر مصر ضمن الدول التي تقع في المدار الثالث من أصل ست دول، ترتب الدول حسب قدراتها على توفير مساحة عادلة وآمنة لمواطنيها، فيما يتعلق بتحقيق توازن بين الحقوق الإيكولوجية للأرض، والاحتياجات الأساسية للمعيشة. وتقدمت في ذلك عن دول مثل: الصين، المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة... وغيرهم [22].

(22) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2022.

- رؤية مصر 2030، تضمنت نقاط تخص الاقتصاد الدائري، ومنها:

- (80%) من النفايات البلدية مستهدف جمعها بنسبة كفاءة (90%).
- (10%) الحد الأقصى للفاقد المائي من معالجة المياه.

- قوام الاقتصاد الدائري في مصر:

- (51) مصنعاً لإعادة التدوير في مصر حتى عام 2020.
- (421) محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي.

وبلغت كمية الصرف الصحي المعالج خلال عام 2019 نحو (4.4) ألف متر مكعب.

- مراحل التحول للاقتصاد الدائري:

البناء، النمو، والانتقال للاقتصاد الدائري.

وتتمتع مصر بمقومات كبيرة لدعم اقتصادها الدائري، كما توجد آفاق ضخمة لنموه على مدار السنوات القادمة.

ب- مؤشر جاذبية الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة:

يقيّم المؤشر جاهزية أهم 40 دولة في العالم، من حيث جاذبيتها للاستثمار في الطاقة المتجددة، وإمكانية تطبيق تكنولوجيات توليدها.

ومصر ضمن أعلى 20 دولة في مؤشر جاذبية الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة. وخلال الفترة (مايو 2020 – أكتوبر 2021)، قفزت مصر من المرتبة (29) في مايو 2020، إلى المرتبة (19) في أكتوبر 2021. ومصر تمتلك أكبر قدرات كهربائية من طاقتي الرياح والشمس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- (300%) نسبة الزيادة المخططة في الطاقة المولدة من الطاقة الشمسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2020، وستقود مصر والإمارات العربية المتحدة هذه الزيادة.

- أعلى خمس دول عربية إنتاجاً للكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (جيجاوات)، هي:

- مصر 3.5
- الإمارات 2.6
- المغرب 1.9
- الأردن 1.7
- السعودية 0.8 (جيجاوات) [23].

وتستهدف مصر زيادة إنتاجها بنحو (3.3+) جيجاوات، ليصل إلى (6.8) عام 2024. ومصر من أولى الدول التي أنشأت محطات طاقة الرياح منذ عام 2000.

وتعد محطة بنبان للطاقة الشمسية أكبر وأضخم مشروع في مصر لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، يقام على أرض أسوان من خلال استغلال طاقة الشمس كمصدر متجدد لانتاج الكهرباء النظيفة.

وتقدر التكلفة المالية للمشروع كأكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم بنحو (42) مليار جنيه، ويقام على مساحة (37) كيلو متر مربعاً من خلال أربع محطات تحويل [24].

حـ- مؤشر الدول ذات التهديدات البيئية المنخفضة:

مؤشر مركب من خمسة مؤشرات رئيسية (الكوارث الطبيعية، النمو السكاني السريع، مخاطر الغذاء، مخاطر المياه، والتفاوت في درجات الحرارة التاريخية والمتوقعة). يهدف إلى تقديم نظرة شاملة للتهديدات البيئية التي تواجه (178) دولة، وقدرتها على مواجهتها.

---

(23) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 26 يوليو 2022.

(24) انظر: مقابلة السفير المصري لدى دولة الكويت، المنشورة في جريدة القبس بتاريخ 26 مارس 2022.

(1 – 5) المقياس الذي يتم على أساسه تصنيف الدول:

حيث يمثل (1) التهديد المنخفض جداً و(5) يمثل التهديد المرتفع للغاية.

- (2) من (5) درجة مصر في مؤشر التهديد البيئي.
- (71) ترتيب مصر في مؤشر التهديد البيئي من بين (178) دولة.
- المؤشرات الرئيسية التي سجلت مصر بها مستوى تهديد منخفضاً: النمو السكاني السريع، الكوارث الطبيعية، ومخاطر الغذاء.

د- مشروعات انتاج الهيدروجين:

يعتمد الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في انتاجهما على التحليل الكهربائي للماء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

ينتج الهيدروجين الأزرق عندما ينقسم الغاز الطبيعي إلى غاز الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون.

- مصر تقود الدول العربية في مشروعات انتاج الهيدروجين بعدد سبعة مشروعات، تليها عمان ستة، والإمارات العربية المتحدة ستة، والمملكة العربية السعودية ثلاثة، ثم العراق مشروعان، وموريتانيا مشروع، وكل من المغرب والجزائر مشروع واحد للكل.
- (28) مشروعاً لانتاج الهيدروجين في الدول العربية تُقسم بين:
  (18) لانتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء.
  (8) لانتاج الهيدروجين الأزرق والأمونيا الزرقاء.
  (2) لاستخدام الهيدروجين كوقود في المركبات العاملة بخلايا الوقود.

وفي الاتجاه ذاته، ستبدأ مصر تشغيل محطة العين السخنة – أول محطة لانتاج الهيدروجين الأخضر – بالتزامن مع عقد مؤتمر COP 27 في نوفمبر 2022، بقدرة انتاجية تصل إلى 100 ميغاوات [25].

(25) نشرة مركز المعلومات، العدد الصادر بتاريخ 26 يوليو 2022.

هـ- الزيادة المتوقعة في انتاج الطاقة المتجددة:

- مصر ضمن خمس دول، يتركز فيها أكثر من ثلاثة أرباع الزيادة المتوقعة في انتاج الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- (68%) الزيادة المتوقعة لقدرة مصر على انتاج الطاقة المتجددة خلال الفترة (2021 – 2026)، لتصل إلى (4) جيجاوات.
- (60%) زيادة متوقعة في القدرة على انتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة عالمياً بين (2020 – 2026).
- ارتفع حجم انتاج الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

من (15) جيجاوات خلال الفترة (2015 – 2020) إلى (32) جيجاوات خلال الفترة (2021 – 2026).

رابعاً- عدالـــة اجتماعيـــة:

أصبح الإنسان المصري ركيزة ومحور الخطط التنموية التي تطبقها الحكومات المصرية المتعاقبة منذ عدة سنوات. وكان له النصيب الأكبر من حيث التفرع والانعكاس في رؤية مصر 2030، وبرنامج الحكومة، وخطط الحكومة متوسطة المدى.

وانعكست الجهود المحلية لتحسين أوضاع الفئات الأكثر احتياجاً من ناحية، وللعمل على تحقيق عدالة اجتماعية ومساواة بين الجنسين سياسياً واجتماعياً، وعلى مستوى توفير فرص عمل لائقة للجميع من ناحية أخرى. وتعاطى تقرير مصر في عيون العالم 2021 من هذا المنطلق مع قضايا العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، من خلال مؤشرات جودة الحياة في مصر، ومؤشرات قضايا الأسرة (تمكين المرأة والطفل)، على النحو التالي:

1- جودة الحياة:

أ- مؤشر أفضل الدول في جودة الحياة 2021:

يهدف المؤشر إلى تحليل جودة الحياة في (165) دولة حول العالم. (1 – 100) هو مجموع النقاط التي يتم على أساسها تصنيف الدول، حيث أن (100) تعني الدولة الفضلى في جودة الحياة، والعكس صحيح.

يتكون المؤشر من (10) فئات رئيسية، تتضمن كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية، والفئات:

- القدرة على تحمل التكاليف.
- الاستقرار الاقتصادي.
- بيئة مناسبة للأسر.
- سوق العمل الجيدة.
- المساواة في الدخل.
- الحياد والاستقرار السياسي.
- السلامة.
- التأثير الثقافي.
- تطور نظام التعليم العام.
- تطور نظام الصحة العامة.

احتلت مصر المرتبة (69) عالمياً بمجموع نقاط (77.3) نقطة، من بين 165 دولة. والمرتبة الثامنة عربياً، بعد الإمارات (83.8 نقطة)، وقطر (82.2 نقطة)، والجزائر (81 دولة)، وفي المقابل، احتلت فنلندا المرتبة الأولى (99.1 نقطة)، تلتها الدانمارك (98.1 نقطة) ثم النرويج (96.8 نقطة).

ب-الانفاق على الحماية الاجتماعية:

أكد تقرير التنمية البشرية 2021 نجاح مصر في تحقيق تحسينات ملموسة في التعليم، والصحة، السكن اللائق، وتوسيع نطاق برامج التحويلات النقدية، والمشاركة الكاملة للمرأة، والحفاظ على الأصول البيئية من مياه وطاقة وغيرهما.

- (9.5%) نسبة الإنفاق الحكومي في مصر على الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية) من الناتج المحلي الاجمالي، وفقاً لبيانات آخر سنة متاحة.
- متوسط الانفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية (باستثناء الرعاية الصحية).

(12.9%) على مستوى العالم.

(3.8%) على مستوى أفريقيا.

(4.6%) على مستوى الدول العربية.

- انفاق مصر على الحماية الاجتماعية حسب الفئة العمرية:

(2.2%) السكان في سن العمل.

(5.4) كبار السن.

حـ- مؤشر تحقيق التغطية الصحية الشاملة:

يعتمد التقرير على مؤشر رقم 3.8.1 (غاية تحقيق التغطية الصحية الشاملة)، ضمن مؤشرات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

والمؤشر مبني على (14) معياراً مقسمة إلى أربعة أنواع من الخدمات الصحية الاساسية (الصحة عند الولادة وصحة الأطفال، الأمراض المعدية، الأمراض غير المعدية، وأداء الخدمات الصحية). وتتراوح قيم المؤشر بين 0 (الأسوأ)، و100 (الأفضل).

- تطور أداء مصر في مؤشر التأمين الصحي الشامل خلال الفترة (2000 – 2019):

2000	42 نقطة
2005	46 نقطة
2010	59 نقطة
2015	62 نقطة
2017	65 نقطة
2019	70 نقطة

- النقاط التي حصلت عليها مصر في المؤشرات الفرعية:

الأمراض غير المعدية	58	نقطة.
أداء الخدمات الصحية	77	نقطة.
الأمراض المعدية	65	نقطة.
الصحة عند الولادة وصحة الأطفال	80	نقطة.

2- تمكين المرأة والطفل:

أ- نسب تمثيل المرأة في البرلمان المصري:

احتلت مصر المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة 16 عالمياً، لترتيب مصر في نسب تمثيل المرأة في مجلس النواب لعام 2020. وحسب آخر البيانات المتاحة، بلغ عدد مقاعد المرأة في مجلس النواب المصري بعد التعديلات الدستورية الأخيرة نحو (148) مقعداً من إجمالي (564) مقعداً.

بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في مصر:

مجلس النواب (26.2%).
مجلس الشيوخ (13.3%).

تطور نسب تمثيل النساء في مجلس النواب المصري وفق نظام الكوتا:

1979	%8
1984	%7.8
2010	%12
2015	%14.9
2020	%26.2

ب- مؤشر حقوق الطفل 2021:

يقيس المؤشر كيفية احترام حقوق الأطفال، وإلى أي مدى يتم العمل على تحسينها في (182) دولة على مستوى العالم، من خلال خمسة مجالات رئيسية، تتضمن (20) مؤشراً فرعياً.

ارتفع ترتيب مصر من المرتبة (35) بمجموع نقاط (0.826) عام 2020، إلى المرتبة (34) بمجموع نقاط (0.832) عام 2021.

- نقاط مصر في المجالات الرئيسية للمؤشر.

متوسط العمر: ارتفع عدد النقاط من (0.799) في 2020 إلى (0.802) في 2021.

الرعاية الصحية: ارتفع عدد النقاط من (0.924) إلى (0.927) نقطة.

التعليـــم: ارتفع عدد النقاط من (0.743) إلى (768) نقطة.

الحمايـة الاجتماعيـة: لـم يتغيـر عـدد النقـاط خـلال العـامين المـذكورين، وبقـي عنـد مستوى (0.889) نقطة.

بيئـة الـنشء: لـم يتغيـر عـدد النقـاط خـلال العـامين المـذكورين، وبقـي عنـد مسـتوى (0.786) نقطة.

- **الدول الـ 3 الأفضل عالمياً:**

الأولى – ايسلندا (0.966) نقطة.

الثانية – سويسرا (0.937) نقطة.

الثالثة – فنلندا (0.934) نقطة.

خامسا– الريادة المصرية:

تتشكل المكانة الدولية التي تتمتع بها الدول من مجموعة من العوامل، منها: الموقع الجغرافي، وقوة الاقتصاد، والأوضاع السياسية والاجتماعية. وتمتلك مصر العديد من المقومات، وأهمها موقعها الاستراتيجي؛ فهي نقطة التقاء قارات العالم القديم: آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، وتمثل قلب المنطقة العربية والافريقية، بالإضافة إلى امتلاكها العديد من الموارد والثروات الطبيعية، مثل: الموارد المائية، ومصادر الطاقات المتجددة، والثروات المعدنية، وطاقات بشرية، وإمكانات اقتصادية هائلة؛ حيث تعد مصر من أكثر الدول تعداداً في السكان في الشرق الأوسط، وتمتلك بنية تحتية متكاملة، بما يمنحها ميزة نسبية لجذب الاستثمارات على مستوى المنطقة.

وفي الاتجاه ذاته، ساعدت الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها مصر على استقرار وضع الاقتصاد، وزيادة مرونته.

ويضاف لما سبق، تمتلك مصر رصيداً حضارياً وثقافياً زاخراً؛ حيث أبدع الانسان المصري القديم، وقدّم حضارة عريقة سبقت حضارات شعوب العالم.

وبفضل الموقع الجغرافي لمصر وتاريخها وحجمها واستقرارها ومواردها والامكانات الاقتصادية التي تمتلكها، تمكنت من أن يكون لها دور فعال ومؤثر على المستوى الاقليمي والعالمي، كما يتبين لنا ذلك من خلال العرض التالي لأهم المؤشرات التي تعكس دور مصر بين الدول الأكثر تأثيراً، والأكثر أماناً في العالم، وتقدمها في المؤشر العالمي للقوة الناعمة.

1- مؤشر الدول الأكثر تأثيراً في العالم في 2021:

يصنف المؤشر الدول طبقاً لـ (11) مجموعة، من حيث قوة تأثيرها، وذلك من خلال عدة محاور: القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، التحالفات الدولية، تقديم مساعدات دولية، التجارة والسفر الدوليين، قوة الجاليات بالخارج، التواصل مع العالم، التأثير الاعلامي، الثقافة، التأثير الديبلوماسي، ومدى احترام القيادة السياسية دولياً.

يتم ترتيب الدول بناءً على أعلى الدرجات التي تحصل عليها في كل مجموعة، على مقياس (1 – 100)، وتعبر الـ (100) عن التأثير الأقوى.

احتلت مصر المرتبة (21) من بين (57) دولة، بإجمالي نقاط بلغت (73) نقطة.

وأكثر ثلاث دول تأثيراً في العالم في عام 2021:

الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وروسيا.

2- المؤشر العالمي للقوة الناعمة:

يقيس المؤشر مدى إدراك المواطنين والخبراء لوجود القوة الناعمة، ومدى معرفتهم بالدول الأخرى، ومدى تأثير كل دولة على دول العالم من خلال سبعة معايير: التجارة وممارسة الأعمال، الحوكمة، العلاقات الدولية، الثقافة والتراث، الإعلام، التعليم والعلوم، والقيم الإنسانية. بالإضافة إلى ثلاثة معايير، تمت إضافتها لتقييم أداء الدول في مواجهة جائحة "كوفيد – 19"، وهي الأداء الاقتصادي، الصحة والرفاهية، المساعدات والتعاون الدولي.

يستخدم مفهوم القوة الناعمة لوصف قدرة الدول على "التأثير" في الدول الأخرى أو التأثر بها، دون اللجوء لأدوات القوى التقليدية (عسكرية أو اقتصادية).

ارتفعت مرتبة مصر في المؤشر بأربعة مراكز، من المرتبة (38) بين (60) دولة عام 2020، إلى المرتبة (34) بين (100) دولة عام 2021.

حصدت مصر ميداليتين ذهبيتين في إطار المؤشر لعام 2021:
في **الثقافة والتراث:** الأولى – مصر، الثانية – بيرو، والثالثة – البرتغال.

في "**التراث الفني**": الأولى – مصر، الثانية – اليونان، والثالثة – إيطاليا.

أعلى ثلاث دول في المؤشر عالمياً:

ألمانيا – 62.2 نقطة.

اليابان – 60.6 نقطة.

المملكة المتحدة – 57.9 نقطة.

3- مؤشر أكثر دول العالم أماناً في 2021:

يتضمن المؤشر ثلاثة عوامل رئيسية: الأمن الشخصي، الحروب، والكوارث الطبيعية (شاملة الأمان من خطر العدوى بفيروس كورونا).

ارتفعت مرتبة مصر في المؤشر من (103) من بين (128) دولة عام 2019، إلى (65) من بين (134) دولة عام 2021.

أعلى ثلاث دول عالمياً: الأولى – ايسلندا، الثانية – الإمارات، والثالثة – قطر.

وهناك دول تأخر ترتيبها مثل: أمريكا – 71، جنوب أفريقيا – 120، والبرازيل – 129.

وتجدر الإشارة إلى أن انتخاب مصر لرئاسة لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام* في 2021.

4- قائمة أفضل 100 علامة تجارية وطنية في 2021:

يقيس تقرير أفضل 100 علامة تجارية وطنية أداء (100) دولة، بناء على التغيرات التي تؤثر على قيمة الدول كعلامة تجارية، متمثلة في:

- المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على جذب الاستثمارات، مثل: (الحوكمة، والعلاقات الخارجية، وغيرهما).

* لجنة بناء السلام: هي هيئة استشارية أممية، تدعم جهود السلم المبذولة في البلدان الناهضة من النزاعات.

- المتغيرات التي تؤثر على صورة الدولة النمطية (تأثير الدولة، والقيم المجتمعية، وغيرهما).
- المتغيرات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي، والاستثمار، وغيرهما).

تقدمت مصر ستة مراكز في قائمة أفضل (100) علامة تجارية وطنية في 2021، بانتقالها من المرتبة (51) عام 2020، إلى المرتبة (45) عام 2021، من بين (100) دولة.

وترتيب أعلى خمس دول عربية في القائمة كالتالي:

الأولى – الإمارات.
الثانية – السعودية.
الثالثة – قطـــر.
الرابعة – مصـــر.
الخامسة – الكويت.

5- مؤشر المدن العالمي خلال 2021:

يقوم المؤشر على خمسة محاور رئيسية، تشمل: النشاط التجاري، رأس المال البشري، تبادل المعلومات، الخبرة الثقافية، والمشاركة السياسية.

تقدمت مدينة القاهرة خمسة مراكز في مؤشر المدن العالمي خلال 2021، بإنتقالها من المرتبة (64) عام 2020، إلى المرتبة (59) عام 2021، ويضم المؤشر (156) مدينة على مستوى العالم. وجاءت القاهرة في المرتبة الثالثة عربياً خلال 2021، من بين (20) مدينة.

6- أول إصدار سيادي أخضر بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2021:

فازت مصر بجائزتين دوليتين عن أول إصدار سيادي أخضر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2021 وهما:

- "الإصدار الريادي في السوق الأخضر" من مؤسسة "كلايمت بوندز".

- سستينابل فانيانس لأفضل صفقة تمويل مستدام من مؤسسة جوائز السندات والقروض والصكوك بالشرق الأوسط.

بلغت قيمة الإصدار الأول لمصر في سوق السندات الخضراء في سبتمبر 2020 نحو (750) مليون دولار.

(15) مشروعاً، تمت المساهمة في تمويلها من خلال السندات الخضراء، شملت: مشروع المونوريل، محطة الضبعة لتحلية المياه بمطروح، محطة معالجة المياه بالمحاميد بأسوان، ومشروعات المياه والصرف الصحي بشمال وجنوب الصعيد.

توزعت عوائد إصدار السندات الخضراء بين:

(54%) لمشروعات المياه والصرف الصحي المستدام.

(46%) لمشروعات النقل النظيف.

د. ف/ ط.ط
2022/10/20

مانشيتـــــــات

- مصر.. اقتصاد قوي في مواجهة الأزمات العالمية.
- نجاح مصر في تطبيق البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي ساهم في مواجهة الكورونا والحرب الروسية الاوكرانية.
- مصر الدولة الوحيدة المستوردة للنفط، حققت معدل نمو إيجابي (2.8%) في سنة الكورونا 2021/2020.
- صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الناتج المحلي الاجمالي لمصر بمعدل 6.6% عام 2022.
- توقع البنك الدولي تحقيق مصر معدل نمو 4.8% في العام المالي 2023/2022.
- ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر لتسجل 9 مليارات دولار خلال العام المالي 2022/2021.
- إرادة قوية وقرار سياسي داعم من أعلى مستوى؛ تمثل قاعدة راسخة للاستثمار الأجنبي في مصر.
- قوانين الاستثمار والشركات والافلاس ووثيقة ملكية الدولة شواهد على بيئة ومناخ الاستثمار في مصر.
- تتمتع مصر بشبكة نقل وطرق وموانئ، وبإطار تشريعي متطور لعملية الاستثمار.
- قانون الاستثمار يضمن دخول وخروج رؤوس الأموال والأرباح في أي وقت.
- قانون الإفلاس يحمي جميع المستثمرين في حالة التصفية أو الاغلاق.
- تهيئة مناخ الأعمال بإصدار الرخصة الذهبية للمستثمر مباشرة من مجلس الوزراء.
- نظام التملك أو الانتفاع يسمح للمستثمر بتملك الأراضي بعد مدة معينة.

- وثيقة سياسة ملكية الدولة تسهم في تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.
- أولوية الحكومة المصرية توطين الصناعة والتركيز عل المشروعات الطاقة والبنية الأساسية.
- قطاعا الطاقة والبناء سيظلان هما المحرك الأساسي للاقتصاد في الفترة القصيرة القادمة.
- قطاعات السياحة والتصدير والخدمات الأخرى ستتعافى خلال الفترة القادمة.
- تهيئة مناخ الأعمال بإصدار الرخصة الذهبية للمستثمر مباشرة من مجل الوزراء.
- نظام التملك أو الانتفاع يسمح للمستثمر بتملك الأراضي بعد مدة معينة.
- وثيقة سياسة ملكية الدولة تسهم في تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.
- أولوية الحكومة المصرية توطين الصناعة والتركيز على مشروعات الطاقة والبنية الأساسية.
- قطاعا الطاقة والبناء سيظلان هما المحرك الأساسي للاقتصاد في الفترة القصيرة القادمة.
- قطاعات السياحة والتصدير والخدمات الأخرى ستتعافى خلال الفترة القادمة.
- نجح الاقتصاد المصري في تجاوز مستويات ما قبل جائحة كورونا.
- مصر ستكون الأعلى في منطقة (مينا)* في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار 4 سنوات قادمة 2021 – 2025.
- 47.6 مليار دولار حجم الاحتياطي الأجنبي المتوقع لمصر في 2023/2022.
- 6.6 مليار دولار الايرادات المتوقعة لقناة السويس في 2022/2021، ترتفع إلى 7.6 في 2025/2024.
- 8 مليارات دولار إيرادات متوقعة للسياحة في 2022/2021، ترتفع إلى 25.1 مليار في 2025/2024.

- مينا؛ اختصار: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- 765 مليار جنيه إجمالي إنفاق الأسر المصرية في 2021، بزيادة 15.2% عما كان قبل الجائحة في 2019.
- الزراعة والسياحة والصناعة والبناء والغاز الطبيعي والاتصالات هي القطاعات المتوقع أن تلعب دوراً أكبر في دفع حركة الاقتصاد المصري بدءاً من 2021.
- فرص جاذبة للاستثمارات في مصر في قطاعات: الصحة والطاقة والتكنولوجيا المالية والقطاعات الاستهلاكية.
- 12 مركزاً قفزة مصرية في مؤشر جاذبية رؤوس الأموال في 2021 (المركز 53 من بين 125 دولة).
- مصر تحافظ على ريادتها في منطقة (مينا) في مؤشر مواقع الخدمات العالمية 2021، بالمركز 15 ضمن 60 دولة.
- هيئة قناة السويس تحتل المرتبة الثانية ضمن أكبر الشركات اللوجستية في منطقة مينا 2021.
- 12% حجم التجارة العالمية المارة من قناة السويس سنوياً.
- 12.4% معدل النمو السنوي لانتاج الغاز الطبيعي المصري.
- ستصبح مصر من بين أكبر 10 دول مصدرة للغاز الطبيعي المُسال حول العالم.
- تستهدف مصر توطين استعمال الغاز كمصدر نظيف للطاقة بزيادة عدد المركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي إلى 1.3 مليون مركبة.
- مصر تتقدم 3 مراكز في تصنيف أفضل الدول 2021 بالمركز 33 من بين 78 دولة.
- ارتفاع عدد السائحين القادمين لمصر من 5.2 ملايين في 2021 إلى 14 مليون في 2025.
- 5.4 مليارات دولار قيمة عوائد السياحة في 2021، ترتفع إلى 13.3 مليار متوقعة في 2025.

- مصر من أفضل 10 دول تنافسية في مجال مهارات الأعمال بمنطقة (مينا) في 2021.
- 4 مشروعات مصرية ضمن أفضل 30 عملاً انشائياً عالمياً.
- القاهرة تتقدم 96 مركزاً في مؤشر مدن الابداع 2021.
- تقدم مصر 17 مركزاً في "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر" طبقاً لمؤشر الابتكار العالمي 2021.
- مصر تقفز 48 مركزاً في مؤشر التعليم الفني والمهارات التقنية طبقاً للمؤشر العالمي لتنافسية المواهب 2021.
- مصر تقفز 19 مركزاً في مؤشر المعرفة العالمي 2021، و30 مركزاً في رأس المال المعرفي.
- مصر تقفز 17 مركزاً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤشر الفرعي لمؤشر المعرفة العالمي.
- مصر ضمن أسرع 10 دول في مجال الشمول الرقمي 2020.
- تقدم مصر 5 مراكز في مؤشر الانترنت الشامل 2021.
- مصر تحرز مركزاً متقدماً (23 عالمياً من بين 182 دولة) في مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2020.
- اختيرت مصر ضمن الدول النموذج في المبادرة العالمية للشمول المالي التي أطلقها البنك الدولي في يوليو 2017.
- مصر ملتزمة في رؤية مصر 2030 بالتحول إلى اقتصاد رقمي تنافسي، ومتنوع، ومتوازن.
- تقدم مصر 19 مركزاً في مؤشر تطور تجارة التجزئة العالمي 2021.
- 690% زيادة في معاملات التجارة الالكترونية في مصر.

- 90% من المستهلكين في مصر يثقون بعمليات الدفع الرقمية.
- تقدم مصر 6 مراكز في مؤشر سرعة الانترنت للهاتف النقال في إبريل 2022.
- مصر الأولى أفريقياً في مؤشر سرعة الانترنت الثابت في مارس 2022.
- مصر ضمن أعلى 20 دولة في مؤشر جاذبية الدول للاستثمار في الطاقة المتجددة.
- تمتلك مصر أكبر قدرات كهربائية من طاقتي الرياح والشمس في منطقة (مينا).
- محطة بنبان للطاقة الشمسية أكبر وأضخم مشروع في مصر لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية.
- 300% نسبة الزيادة المخططة في الطاقة المولدة من الطاقة الشمسية في منطقة (مينا) في 2030، وستقود مصر والإمارات هذه الزيادة.
- مصر تقود الدول العربية في مشروعان انتاج الهيدروجين.
- مصر ضمن 5 دول يتركز فيها أكثر من ثلاثة أرباع الزيادة المتوقعة في انتاج الطاقة المتجددة في المنطقة.
- مصر في المركز 69 عالمياً (من بين 165 دولة) في مؤشر أفضل الدول في جودة الحياة 2021.
- مصر الأعلى عربياً في الانفاق على الحماية الاجتماعية بنسبة 9.5% من الناتج المحلي الاجمالي.
- مصر الأولى عربياً و16 عالمياً في نسب تمثيل المرأة في البرلمان المصري 2020.
- مصر ضمن أفضل الدولة في مؤشر حقوق الطفل 2021 بالمركز 34 عالمياً (من بين 182 دولة).
- مصر ضمن مجموعة الدول الأكثر تأثيراً في العالم 2021 بالمركز 21 (من بين 57 دولة).

- تقدم مصر في المؤشر العالمي للقوة الناعمة في 2021 بالمركز 34 (من بين 100 دولة).
- مصر تقفز 38 مركزاً في مؤشر أكثر دول العالم أماناً في 2021، بالمرتبة 65 (من بين 128 دولة).
- تقدم مصر 6 مراكز في قائمة أفضل 100 علامة تجارية وطنية في 2021 بالمركز 45 (من بين 100 دولة).